

إرساء الوصول إلى العدالة لسكان ألبرتا

24 نيسان/أبريل 2025 استفسارات وسائل الإعلام

سيساعد مركز ريد دير للعدالة الجديد سكان ألبرتا على حل مسائلهم القانونية بشكل أسرع.



ممثلو حكومة ألبرتا والسلطة القضائية مع ضيوف مميزين في حفل ازاحة الستار عن اللوحة التذكارية لمركز ريد دير للعدالة في 22 نيسان/أبريل 2025.

يستحق سكان ألبرتا التمتع بمنظومة عدالة تتسم بالعدل والشفافية ويسهل الوصول إليها. سيساعد تحديث البنية التحتية لمحكمة ألبرتا في ضمان عمل منظومة العدالة في ألبرتا بكفاءة، وتلبية احتياجات العدد المتزايد لسكان المقاطعة.

استثمرت حكومة ألبرتا 191 مليون دولار لبناء مركز ريد دير للعدالة الجديد، مما أدى إلى زيادة عدد قاعات المحكمة من ثمانية إلى 12، الأمر الذي يتيح عقد المزيد من جلسات الاستماع للقضايا في وقت واحد.

"لا يقتصر وجود المحاكم الحديثة التي يسهل الوصول إليها والخدمات المُبسطة على تعزيز منظومة العدالة لدينا فحسب، بل إنه يبني مجتمعات أكثر أماناً وقوة في جميع أنحاء المقاطعة. يُشكل الاستثمار في مركز ريد دير للعدالة الجديد أمراً حيويًا لمساعدة منظومة العدالة لدينا على العمل بكفاءة أكبر، وسيمنح الناس في ريد دير وفي جميع أنحاء وسط ألبرتا إمكانية أفضل للوصول إلى العدالة."

ميكي أمري Mickey Amery، وزير العدل والمدعي العام

في 3 آذار/مارس، بدأ العمل بجميع الخدمات القضائية في ريد دير انطلاقاً من مركز العدالة الجديد. يحتوي مركز العدالة الجديد على 12 قاعة محكمة مبنية ومجهزة بالكامل بمعدات ومؤتمرات الفيديو للسماح للشهود بالحضور عن بعد إذا لم يتمكنوا من التنقل، وللشهود المعرضين للخطر للإدلاء بشهادتهم من خارج قاعة المحكمة.

ويضم مركز العدالة الجديد أيضاً مساحات للأشخاص الذين يتبنون نهجاً بديلاً لعملية المحاكمة التقليدية في قاعة المحكمة، مع ثلاثة أجنحة جديدة لخدمات حل النزاعات القضائية، وجناحاً مخصصاً لخدمات حل النزاعات الأخرى، مثل الوساطة الأسرية والوساطة المدنية، وقاعة محكمة جديدة للسكان الأصليين مع تهوية مخصصة لأغراض التبخير.

"نحن متحمسون للغاية لهذه المحكمة الجديدة في وسط ألبرتا. يُظهر الاستثمار في الأماكن التي يسعى الناس فيها إلى العدالة الاحترام لحقوق جميع سكان ألبرتا. يُلبي مركز العدالة في ريد دير حاجة كبيرة في البنية التحتية التي تخص هذا الجزء سريع النمو من المقاطعة. وهو أيضاً رمز مهم لسيادة القانون، بمعنى أنه لا أحد منا فوق القانون، وأنه يوجد قضاء مستقل للبت في النزاعات. وهذا أمر ضروري لتحقيق ديمقراطية سليمة وفعّالة."

ريتو خولار، رئيسة قضاة ألبرتا

"السلامة العامة والوصول إلى العدالة يسيران جنباً إلى جنب. من خلال هذا الاستثمار في مركز ريد دير للعدالة الجديد، تضمن حكومة ألبرتا أن تكون المجتمعات أكثر أماناً، وأن تُحل المسائل القانونية بكفاءة أكبر وأن يحصل جميع سكان ألبرتا على الدعم الذي يحتاجون إليه."

مايك ايليس، وزير السلامة العامة وخدمات الطوارئ

"سوف تخدم هذه المنشأة المتطورة سكان ريد دير والمجتمعات المحيطة لأجيال. يشعر فريقنا في البنية التحتية بفخر شديد بالعمل المُنجز في تخطيط وتصميم وبناء هذا المشروع. وأود أن أشكر الجميع، على كافة المستويات، الذين ساعدوا في جعل هذا المشروع حقيقة واقعة".

مارتن لونج، وزير البنية التحتية

تعالج ميزانية عام 2025 التحدي الذي تواجهه ألبرتا من خلال الاستثمار في التعليم والصحة وخفض لضرائب على الأسر والتركيز على الاقتصاد.

حقائق سريعة

- تبلغ مساحة مركز ريد دير للعدالة الجديد 312000 قدم مربع (29000 متر مربع). (تبلغ مساحة المحكمة القديمة 98,780 قدمًا مربعًا (9,177 مترًا مربعًا)).
- تبلغ قيمة التمويل المعتمد للمشروع الخاص بمركز ريد دير للعدالة حوالي 191 مليون دولار.

الأخبار ذات الصلة

- أول محكمة جديدة في ريد دير منذ 40 عامًا (8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024)
- تمكين سكان ألبرتا فيما يتعلق بقضايا قانون الأسرة (15 نيسان/أبريل 2024)
- زيادة فرص الوصول إلى خدمات العدالة الأسرية (1 كانون الأول/ديسمبر 2023)

استفسارات وسائل الإعلام

هيدر جينكينز

0421-245-780

السكرتير الصحفي، وزارة العدل